فوكو: السلطة والمعرفة

د. فرنسوا زبال

١ ـ مقدمة

لن اتناول في هذه الدراسة مسيرة « فوكو » منذ صدور كتابه « تاريخ الجنون في العهد الكلاسيكي » (١٩٦١) حتى الان (١) لضيق المكان ، ولتشعب المشاكل التي تعنى بها مؤلفاته . انني توقفت عند المجال الذي تفتحه ابحاثه الاخيرة في السلطة بعد كتابه (اركيولوجيا المعرفة) (١٩٦٩) . لكن ذلك لن يمنعنا من العودة الى مؤلفات سابقة في حديثنا عن الايديولوجيا والمعرفة ، وعن مناهج التحليل التاريخي . في هذا الصدد يبقى كتاب (اركيولوجيا المعرفة) اساسيا : فهو وقفة منهجية تقيم نجاح المؤلفات السابقة ، وتدعو الى اعتناق عدد من المبادىء في دراسة اشكال المعرفة . لذلك سوف نعود الى هذا النص كلما احتجنا الى توضيح ما يغفله البحث التاريخي من القضايا المنهجية والفلسفية .

موقع فوكو من المدارس الفكرية

لا يمكن الحديث عن فوكو وعن ابحاثه الاخيرة - دون تحديد موقعه من المدارس الفكرية من جهة ، ومن التيارات والحركات السياسية التي شهدها الغرب خلال العقدين الاخيرين من جهة اخرى . لكن التحديد صعب ، ذلك ان الالتباس اكتنف صورة المؤلف النظرية وصورته السياسية ؛ حتى انه عد من تيارات مختلفة ، فقيل مثلا : انه يكمل ابحاث مؤرخي العلوم épistémologie في مجال العلوم الانسانية (باشلار وكانفيلام) ، وانه بنياني ، شبيه في ذلك لجاكبسن في الالسنية ولليفي ستروس في الانتروبولوجيا ، واستند الراي الاخير على كتابه « الكلمات والاشياء » . ثم بعد ١٩٦٩ جرى الحديث عن اعتناقه منهج مدرسة الـ (Annales) التاريخية ، وانتقاله من الفلسفة الى الدراسات التاريخية. وسنبين سوء الفهم المسيطر على النظرات الثلاث :

علاقته بالعمل السياسي

للحديث عن علاقته بالعمل السياسي دافعان : الاول ان هناك علاقة بين ابحاثه ونمط التحركات التي اشترك فيها ، والثاني : ان فوكو يمثل مع مفكرين آخرين نوعا جديدا من المثقفين الداخلين على العمل السياسي ، والمختلفين عن الصورة التي سيطرت حتى الان على شخص سارتر ، أو على شخص المثقف الحزبي .

دخل فوكو المجال السياسي مع حدوث الانتفاضة الطلابية في فرنسا سنة ١٩٦٨ وشارك في عدد من التحركات التي اتسمت بطابعين اساسيين :

١ ـ اللامركزية : اساس الحركات وتطورها وانتشارها لم تكن تخضع لمركز حزبي او ايديولوجي يضع الخطط .

٢ ـ المجالات الجديدة : لم تعد الحركة محصورة في القطاعات التقليدية : المصنع . الريف التعليم الخ .. وقد انتقلت الى مؤسسات وفئات جديدة ، وطالت مجالات الحياة اليومية كلها (السكن ، البيئة ، الاجهاض ، الخ .) ولم تعد المطالبة تقتصر على تحسين الاوضاع المعيشية ، بل تعدتها الى طبيعة العمل نفسه، واساس المؤسسات«الاستبدادي».

بدا للبعض ان التقاء فوكو مع هذه التيارات ناتج عن اهتمام قديم بالاساليب القمعية التي تمارسها اجهزة ومؤسسات غير البوليس او القضاء . في « تاريخ الجنون » بشكل خاص ، نظرة جديدة الى الطريقة التي اعتمدها الغرب في علاقته مع المجنون والجنون . وبينما يصور مؤرخو الطب العقلي نشأة مستشفيات المجانين وتحولاتها وكأنها خاضعة لحركة تطور في اتجاه الدقة العلمية والشعور الانساني المتزايد ، يرجع فوكو تاريخ معالجة المجنون الى مؤسسات « الاحتجاز الكبير » وعلاقة المجتمع باا « آخر » .

وتبدو العلاقة اقوى بين كتاب « المراقبة والعقاب » واهتمام فوكو بانتفاضة السجناء في عدد من السجون الفرنسية في سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧١ . والمعلوم انه حدث تضامن بين السجناء السياسيين والسجناء الاخرين ، تم بعده انشاء « مجموعة الاعلام حول السجون » (GIP) (٢). وكان فوكو من مؤسسيها. ثم حلت تلك المجموعة نفسها سنة ١٩٧٢، وتحولت الى لجان من اجل الدفاع عن السجناء . لكن لا يهمنا فعلا معرفة مدى توظيف افكار فوكو في ممارساته ولا انعكاس هذه الممارسة في كتاباته . فالسؤال هذا يبقى خاضعا للتصور التقليدي حول العلاقة بين النظرية والممارسة (٣) . يكفي هنا ان نؤكد على الالتقاء الموضعي الذي تم بين حركات سياسية خرجت من الطرق الحزبية التقليدية ، وبين تيارات فكرية لم تكن كلها ولدت في كنف الماركسية (٤) . وفوكو نقطة من نقاط الالتقاء هذا . وعمله محاولة تجاور محاولات نظرية او عملية اخرى ـ للجواب على اسئلة فشل التيار الماركسي في القاء الضوء عليها . منها : مسألة الثورة في الغرب ، تطور المجتمعات الغربية الاخير ، ومسألة السلطة فيها ، العلم والسلطة دور وموقع الفئات « الوسطى » من تقنيين واطباء وعلماء نفس الخ ... ، فهم طبيعة نظام الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية ، الخ . ومن الملاحظ انه بينما لم تأت الماركسية بشيء جديد

في المرحلة الاخيرة ـ لا على الصعيد النظري ولا على الصعيد السياسي ـ كانت تحولات كبيرة تحصل في مجالات عديدة : التاريخ ، السوسيولوجيا ، الفلسفة ، التحليل النفسي والسياسة . ففي التاريخ مثلا بقيت الماركسية على حالها، وكذلك في الفلسفة ، رغم الآمال التي خلقتها مدرسة « التوسر » (Althusser) في فرنسا . ذلك لعدة اسباب ، منها ان النصوص «الكلاسيكية» تبقى الاساس في فهم الظواهر الاجتماعية والتاريخية ، ويأتي التفسير اسقاطا للنظرية على الوقائع التاريخية (٥) .

السياسة الجديدة

بدات ملامحها تتأكد مع تعميم اسلوب جديد من التحركات في اوروبا خلال الستينات . وهي تختلف تمام الاختلاف عن الاساليب التي اعتمدتها الحركات العمالية والاشتراكية والشيوعية خلال عشرات من السنين . وتقوم الحركات الاخيرة على تحليل للمجتمع الغربي مبني على مفاهيم : الاستغلال الاقتصادي ، والقمع السياسي ، والتضليل الايديولوجي . فتنحصر مطالبتها في الشعارات التالية : التخفيف من الاستغلال (او ابطاله) ، الحفاظ على حقوق الافراد والهيئات وتوسيع رقعتها ، والحصول على حرية التعبير الايديولوجي (في التعليم ، وفي النشر ، الخ ..) .

اما فيما يخص مؤسسات ذات طابع علمي او اجتماعي فتكون المطالبة بفتح ابوابها على فئات اوسع («ديمقراطية» التعليم ، توسيع شبكة المستشفيات ، الخ) دون نقد ما تمارسه هذه المؤسسات من سلطة في تكونها ووظيفتها وعملها على اساس العلم او الطب او غيره ...

يمكن القول ان الحركات الجديدة ساهمت كل واحدة من جانبها في ابراز هدف جديد للنضال هو السلطة . وكان القاء الضوء عليها من منطلقات جديدة ، ومن ايديولوجيات مختلفة ـ يدعو المفكرين الى العمل على توضيح طبيعتها . ولا عجب ان تكون حركات لا تمت بصلة الى السياسة قد عرفت تطورا مشابها للتنظيمات السياسية . والمثل الاهم هو حركة النقد التي نشأت في المستشفيات العقلية وفي الطب العقلي . والتحليل النفسي (Anti-Psychiatrie) في انكلترا (دافيد كوبر) وفي ايطاليا (جرفيس وآخرون) في فرنسا وفي بلجيكا (٦) . و « المنشقون الشرقيون » كان لهم اثر في شمول النظرة الى المجتمعات « الشرقية »، وفهم طبيعة السلطة فيها ، والاختلاف في ممارستها (٧) .

من نتائج الحركات الجديدة ايضا انها انتجت نقدا عمليا لعدد من المبادىء السياسية التقليدية بحيث يمكن القول : ان مستقبل السياسة لم يعد الان في السياسة: فهو في ما يعترضها ويتعداها ويشير بذلك الى الحيز الذي سوف تنشأ فيه من جديد » (٨) .

من هذه المبادىء

ـ مفهوم « السياسة » والعمل السياسي : تعمل السياسة التقليدية من اجل السيطرة

على جهاز الدولة واحداث التغيير او الاصلاح من خلاله . لكن يتبين اكثر فأكثر ان لا تغيير جذريا ممكنا في اطار الدولة ، لان السلطة ارفع واعم من ان تحصر في الثنائي : استغلال – قمع ، الاستغلال في الاقتصاد والقمع من قبل اجهزة الدولة .

– مفهوم « الطليعة » في شكله التاريخي (البروليتاريا طليعة الثورة) يتصل هذا المفهوم بالفكرة السابقة : السلطة تحمي الاستغلال ويقع القمع على الفئة الاكثر استغلالا ، لكن الحركات الجديدة كشفت اساليب سلطوية لا ترتبط بالاستغلال مباشرة ، والنضال ضدها لم يعد امتياز فئة محددة .

– فكرة الحزب والتنظيم الحزبي بشكل عام : وهي اكثر تعرضا للنقد لسبب اساسي ، هو ان الاحزاب تعيد انتاج العلاقات السلطوية في صفوفها ، وتتشابه وتركيب الدولة . وطال النقد ايضا علاقة الايديولوجيا بالعمل السياسي ، ذلك ان التخطيط الاستراتيجي يقفز عادة فوق الاوضاع المحددة فيساهم في تكرار الاساليب السلطوية نفسها (٩) .

النظرية والممارسة ، المثقف والسياسة (١٠)

مع دخول فئات جديدة النضال السياسي وابرازها دور الوظائف التقنية والعلمية والطبية السلطوي كان لا بد من تغيير في علاقات النظرية بالممارسة والمثقف(١١) بالسياسة. ويبدو انالتغيير هذا يعود الى دخول نمط جديد من المثقفين الساحة السياسية . كان المثقف « اليساري » – كما عرفته الحركات الاشتراكية والماركسية – يلعب دور صاحب الحقيقة والعدالة . يتكلم باسم الاخرين ، ويكشف عن الاوضاع ، لانه قادر على قراءة ما تحمله البروليتاريا من معان لا واعية ، فهو الوعي العام وحامل الكل . بالمقابل يبدو المثقف الجديد مرتبطا بأوضاعه الخاصة ، يعمل في المؤسسة او المجال الذي يشغله . اما وعيه فمطابق لطبيعة عمله اذ يقوم رفضه على وعي للسلطة التي يمارسها من جراء امتلاكه المعرفة التقنية واحتلاله وظيفة معينة .

فالطبيب النفسي مثلا لا يلتزم سياسيا على اساس تعاطف مع الطبقات المستغلة ، بل يأتي رفضه موجها ضد الدور الذي يلعبه هو في المؤسسة . ذلك ان المثقف اصبح يتكيء على ما يسميه فوكو المعرفة – السلطة ، والتي تتميز بالنسبة للغرب بنمط من ممارسة السلطة عبر المعرفة ، الامر الذي يمكن تسميته «اقتصادا سياسيا» للحقيقة ، وما يختص به الغرب بالنسبة لمجتمعات اخرى هو ان البحث عن الحقيقة في شكل المعرفة العلمية اصبح مصدرا لفائض سلطة وبالعكس ، اي ان كل ازدياد للسلطة يولد اثارا معرفية محددة لذلك كانت علاقة المثقف الجديد لا بقيم عامة ، بل بموقع خاص ومحدد في مؤسسة معينة . ورفضه مزدوج : رفض الدور الذي يلعبه لصالح فئات ، ورفض المعرفة – السلطة التي يمارسها في اوالية لا يمتلك احد سلطة تقريرها كما سنرى .

اذا كان موقع المثقف « الخاص » كما وصفناه – فالاختلاف يصبح جذريا بين الموقفين من علاقة النظرية بالممارسة . ذلك ان الحقيقة ليست خارج السلطة ، فلا يكون دور المثقف

اعتناق قضية لاكتشافه حقيقة ما ، كما يفترض من موقف رجل العدالة . من جهة ثانية بما ان البحث المعرفي يتماثل مع ممارسة السلطة . فلاالحقيقة ثورية ولا المثقف حيادي تجاه علاقات السلطة .

لم يكن تحديدنا لموقع فوكو من الوضع السياسي الغربي الا للتأكيد علىاللقاء الذي حصل بين ابحاثه وعدد من الاهتمامات الاساسية التي لخصها البعض في كلمة السلطة (١٢) ولا مبالغة في القول : ان ابحاث فوكو تكشف عن ناحية بقيت دون جواب في الممارسات والنظريات اليسارية . واذا صح القول ان ماركس وضع نظرية الاستغلال الاقتصادي ، فيبدو ان نظرية السلطة تبدأ في التبلور مع فوكو . ولا عجب اذا كانت الابحاث المهمة قد تطورت خارج التيار الماركسي في حركات سياسية وتيارات فكريةمختلفة (في حقل الفلسفة ، والتحليل النفسي، والانتروبولوجيا ، الخ . . لكن لا مجال هنا لتعداد المؤلفات المهمة في هذا الصدد) .

٢ ـ صعوبة فوكو

يعترض قارىء فوكو مشاكل عديدة . منها : تحديد انتمائه الفكري والايديولوجي ، وضبط المصطلح الذي يستخدمه في كتبه المختلفة . ويبدو لمن يتتبع مؤلفاته انه لا يمكن تصنيفه في تيار فكري محدد اذ انه كلما قام ناقد بخصه بمنهج معين يتبين انه يختلف عنه بناحية ما . لكن فوكو ساهم دائما بشكل او بآخر في ابقاء الالتباس حول مؤلفاته ، او زيادته . فهو يقوم مثلا بمدح المدرسة التاريخية الجديدة . لدرجة انه يفهم من كلامه ان بحثه يسير في خطى المؤرخين الجدد . لكن سريعا ما يتبين ان هناك اختلافات كبيرة بين المنهجين ، لا يهتم فوكو بايضاحها . والوضع مشابه بالنسبة لنظرية العلوم **Epistémologie** حيث يؤكد فوكو على القربى بين ابحاثه وابحاث كانغيلام وغيره (١٣) . وفي مناسبة اخرى نراه يدعو لتطبيق علم الانساب Généalogie النيتشوي على مجالات بحثه ، لان « نيتشه » فيلسوف السلطة (١٤) .

لا يسجن فوكو نفسه في بنية نظرية جامدة ، ولا يعود الموقف هذا الى اختيار ذاتي بقدر ما يصدر عن خط فلسفي وفكري سوف نرى بعض جوانبه فيما بعد . اما قضية المصطلح فتندرج في هذا الخط : عدم الثبات على مصطلح محدد يدل على رفض فوكو بناء نظرية (نظرية في الايديولوجيا او نظرية في السلطة ، الخ) . فالنظرية هدف لنشاط فكري من نمط معين يقود الى تجميد البحث في مفاهيم لا يتوقف الباحث عن تعريفها وتعميقها . اما فوكو فنظرته للمفاهيم نظرة وسائلية تجعل من النظرية وسيلةصالحة بقدر فعاليتها في تحليل ظواهر وفهمها فقط . وقد يلجأ احيانا الى محاولات ضبط مناهج ومفاهيم في شكل منتظم (١٥) لكن يغلب عليها الطابع النقدي ، وسريعا ما تتعداها الابحاثاللاحقة : فيصعب تحديد مفاهيم ثابتة (١٦) .

وسبب آخر لعدم ثبات المنهج والمفاهيم ما يقوله في مقدمة « تاريخ الجنون » عن الموقع الذي يحتله المقال التاريخي . بالنسبة للجنون ، كان السؤال : كيف يمكن الحديث عن انبثاق الجنون دون ان ينطلق الكلام من الموقع الذي تأسس بعد الفصل النهائي بين الجنون والعقل ؟

وبشكل عام ومبسط يعود السؤال الى القول : ماذا يضمن الا يكون المفهوم المستخدم هو نفسه نتاجا تاريخيا ومعرفيا يشكل استخدامه عائقا في وجه التحليل التاريخي ، لان تكونه ليس موضوع شك ؟

لتلك الاسباب كلها لم تتألف هناك مدرسة فوكالدية مشابهة للمدارس الفكرية الاخرى كمدرسة التوسير الماركسية مثلا ــ ومقارنة عقم المدرسة الاخيرة بخصب طريقة فوكو تظهر مدى اختلاف الاتجاهين فمن جهة محاولات عسرة لبناء نظرية وتثبيت مصطلح يولد اللفظية وفن الاستشهاد ، ومن جهة اخرى اخضاع النظرية للبحث التاريخي بحيث تخضع المفاهيم لمتطلبات البحث ، وتتغير دون ان يتم ادخال الواقع غصبا في اطار نظري مسبق .

لا تعني اذن دراسة فوكو استخراج نظرية في السلطة او منهجا فكريا . بل استخدام مؤلفاته بشكل وسائلي ــ أي اختبارها في عمل تاريخي ــ كما فعل مثلا روبير كاستيل او جاك رانسيير (١٧) وآخرون في مجالات عديدة (١٨) .

لكن هل نكتفي بالرؤية الغامضة التي قدمتها ؟ وهل من المستحيل فعلا تحديد المراحل الاساسية في عمل فوكو ولو بشكل سريع ؟ يبدو ان هناك مرحلتين كبيرتين : تضع الاولى فوكو في صف مؤرخي العلوم ، اما الثانية فتجعل منه مؤرخا قريبا من مدرسة الـ «Annales» وسوف نعيد النظر في هذا التحديد من خلال توضيح التباسين مختلفين : الاول معرفي والثاني تاريخي .

(١) الالتباس المعرفي

صحيح ان اعمال فوكو سارت في خطى مؤرخي العلوم وكانت تتركز على «العلوم الانسانية» عوض ان تعالج تاريخ العلوم الدقيقة . لكن لا يعني ذلك انه نقل الى تاريخ الجنون ما يصح في تاريخ علم الفيزياء من اظهار للانقطاع الذي يفصل بشكل نهائي ــ حسب البعض ــ العلم عن اللاعلم . بل اكثر من ذلك : لا يشكل الانقطاع بين العلم واللاعلم نموذجا عاما يمكن قياس الاشكال المعرفية الاخرى عليه . وهذا ما يفعله «التوسير» واتباعه في اخذهم اللاعلم كما يعرّفه . « باشلار » بمعنى الايديولوجيا الماركسية . فيضعون من جهة المقالات والمعرفة التي لم تنل من المنطق العلمي نصيبا ومن جهة اخرى المعرفة العلمية ، فتكون للاولى وظيفة ايديولوجية تضليلية في يد الطبقة الحاكمة اما الثانية فموقعها ثوري دائما (١٩) . وما عمل فوكو ــ في رايهم ــ الا محاولة بناء نظرية في الايديولوجيا على اساس تحليل تاريخي لشبه علم ، كعلم الجنون (٢٠) . وهذا يناقض روحا ونصا ما يقوم به فوكو ويقوله صراحة في مقدمة « تاريخ الجنون » حيث يدعو الى عدم النظر الى الجنون من منظور العلوم النفسية والتحليلية الحديثة . فالمقياس لا يكون عنده الثنائي ــ علم ــ لا علم ابدا . لكن سوء الفهم عند الالتوسيريين عنيد ، كما نراه عند دومينيك لوكور (٢١) التي تعود في تحليلها لكتاب فوكو (اركيولوجيا المعرفة) ، وتؤكد ان ايجابيات تحليل فوكو في اقترابه من نظرية الايديولوجيا الماركسية (اين هي ؟) اما

سلبيات منهجه ففي محاولته اكتشاف طريق خاص دون الاعتراف بأن المادية التاريخية قد حلت المشاكل ، ان من حيث الايديولوجيا او من حيث البنى الاجتماعية الاخرى .

كان فوكو قد رد ضمنا على اطروحات الالتوسيريين (٢٢) بتحديد للايديولوجيا يختلف عن تحديدهم لدرجة ان استخدام الكلمة اصبح موضع شك . وهذا ما سيقوده الى القول في مرحلة لاحقة « ان هناك لا ايديولوجيا » (٢٣) . ويمكن تلخيص الرد على الشكل التالي :

لا تنفصل الايديولوجيا عن العلم بشكل قاطع ، لان الايديولوجيا قد تبني معرفة يقينية دون ان تصل الى مستوى العلم الشكلي .

من جهة اخرى ، لا ينفصل العلم عن الايديولوجيا بشكل قاطع بعد حدوث انقطاع معرفي في حقل ما . ذلك ان تحليل الانظمة المعرفية يجب الا يتوقف عند مسألة التناقض والانتظام . وعندما يأتي العلم باعادة تنظيم المقال في شكل نظام مفاهيم ومنهج ، لا يعني ذلك انقطاعا بالنسبة للاساس الذي حمل معا الايديولوجياوالعلم ، فهو الذي سمح بظهور وتحديد موضوع العلم ونمط مفاهيمه وعروضه .

لا يأتي نقد مسبقات المقال وتناقضاته بكشف الاسس التي جعلت العلم ممكنا . يجب تناول نظام تكوين مواضيع العلم فيما يسميه فوكو الممارسات اللامقالية وهي ممارسات مادية .

يترتب على التحليل هذا موقفان : يدعو الاول الى النظر الى الايديولوجيا بشكل ايجابي اي كنظام لا يكون تعريفه سلبيا (تناقض ، لا علمية ، الخ) ويبحث الثاني في علاقة تكون الموضوع والمقال بممارسات لا مقالية . لذا يمكن تقريب « فوكو » من « كانفيلام » اكثر من « باشلار » الذي تركزت ابحاثه على العلوم الدقيقة (فيزياء ، كيمياء ، الخ . .) وتناولت الفكر قبل العلمي من خلال معيار العلم . وابتعاد اعمال فوكو عن التاريخ المعرفي لا يأتي من كون العلوم التي يدرس تكون بعض مفاهيمها هي « علوم انسانية » لم تنل حتى الان مرتبة العلوم الدقيقة . السبب الاهم كامن في اختلاف النظرة والمنهج . ففي رأيه ان نشوء العلم والايديولوجيا يتم على ارضية الممارسات المقالية التي تفرض عليهما الموضوع وقواعد البيان العامة . اما الوصول الى مستوى شكلي عبر العلم فلا يحذف الارضية التي يقوم« التاريخ الاثري » للمعرفة على كشفها (٢٤) .

(٢) الالتباس التاريخي

بدأ مع كتاب « تاريخ الجنون » اذ قيل فيه انه امتداد لابحاث مدرسة لوسيان فافر (Lucien Febre) لكن الكتاب ينطلق من وجهة نظر مختلفة ، ولا يتفق ومحاولات تلك المدرسة التي تأخذ بالعقليات والاحاسيس دون العودة الى تاريخ وعملية تأسيسها . واذا كان فوكو قد التقى مدرسة الـ (Annales) في نواح عديدة فلم يكن له تأثير في المؤرخين الذين فوجئوا بصدور كتابي : « نشأة العيادة » و « الكلمات والاشياء » لابتعاد موضوعهما عما تبحثه الدراسات التاريخية . اما كتاب « اركيولوجيا المعرفة » فلم يثر اهتمامهم قط . لكن بدا فيه

اللقاء اوسع بين فوكو والمؤرخين باعتراف فوكونفسه في الفصل الاول من « اركيولوجيا المعرفة » (٢٥) .

لا يسعنا هنا تطوير تلك الناحية والبحث في اللقاء اذا كان فعليا ام لا . وتأكيدات فوكو في هذا المجال لا تحسم الجدل اذ عودنا على الاعتراف بديونه للجميع رغم ابتعاده بشكل جذري احيانا عمن يعترف له بالدين . اما المؤرخون فلنذكر رأيا من آرائهم : كان مؤرخو « العقليات » يقولون ان في التاريخ احاسيس وشعورا تغير مضمونها ولكن بقيت شعورا واحاسيس . وكما ان دراسة الشعور خاضعة لعلم النفس فدراسته في التاريخ تعود لعلم النفس التاريخي (...) واصبح المؤرخون يعرفون بعد فوكو ان هذه الاشياء ليست بسيطة ، ولا يمكن ان تدرس على اساس فكرتي التطور او الانتاج . اما المنهج الذي يستخدم من اجل فهمها فهو غير بسيط ولا قابل للتعميم كما يعتقد التيار الوضعي، لان على البحث ان يبدأ بالنظر الى كيفية تكون موضوع الدراسة، والى القواعد التي يخضع لها ، (٢٦) فلا سبيل اذن لنقاش حول الموضوع والمنهج ، لان تحديدهما هو نتيجة للدراسة وليس منطلقا لها .

يبدو لنا ان من بين نقاط الاختلاف هناك موضوع اساسي لا يشكل فقط توسيعا لمجال البحث التاريخي او زيادة على مجموع خطوط السببيات وهو موضوع السلطة .

عندما يتحدث مثلا فيليب آريس عن القربى بين اعماله واعمال فوكو (٢٧) فهو صريح في تعيين الاختلاف في نمط معالجة موضوع الجنس اذ يقول . « انني اكثر اهتماما بسر العقليات من اهتمامي باوالية السلطة ». ويذهب الى اكثر من ذلك مؤكدا ان ما يسميه فوكو تقانات السلطة ليس في رأيه سوى تغييرات في العقليات .

هل يصح اذن ما يقوله جاك رنسيير (٢٨) في مؤرخي « العقليات » متهما اياهم بالعمل في امتداد الاستراتيجيات المعرفية الجديدة التي تهدف الى الاتساع ، والى اشتمال تلك المجالات التي بقيت خارج سيطرة الدولة . والنشاط التأريخي الذي يسلط الاضواء على عقليات وسلوك فئات شعبية ، هل يصب في اساليب سلطوية اصبحت شِعرَية (Capillaire) في الجسم الاجتماعي ، واحتاجت الى معرفة ادق من السابق لكي تنتج فائض سلطة . » لم تعد السفسطائية اليوم فنا يعلم من يريد قيادة الشعب بلاغة الاصطلاحات الكفيلة بكسب تأييده. فقد اصبحت مؤسسة تضع في متناول الطبقة السياسية خريطة المعارف التي تفلت منها (...): العقليات البدائية ، او ارادات التغيير والتدمير المستقبلية الجمود الفلاحي والمحاولات الهامشية الخ (٢٩) .

لعل اوضح النصوص لتبيان تخطي فوكو الدراسات التاريخية الجديدة هي تلك التي تبحث في موضوع تاريخي محدد . في « المراقبة والعقاب » .

بعض الامثلة الواضحة

ـ عندما يتحدث فوكو عن علاقة الجسد بالسلطة ، يقول : ان المؤرخين قد درسوا الجسد

في اتجاهات عديدة : ديمغرافية ، مرضية ، فيزيولوجية ، الخ واظهروا تأثير العوامل هذه في التاريخ . لكن ما افتقدت له هذه الدراسات هي دخول الجسد في علاقات السلطة وكونه نقطة ارتكاز لها (٣٠) .

ـ يعود فوكو في مجال تحليل تطور الجرم في القرن الثامن عشر الى الاخذ بنتائج دراسات بعض المؤرخين (Chaunu, Le Ray-Ladurie) لكنه ينفصل عنهم بالنسبة لتحديد حجم الظواهر وطبيعتها ، ففيما يرجعها المؤرخون الى تغيير في النظرة وفي الموقف من الجرم يضعها فوكو في اطار التبديلات التي ادخلت على تكتيكات السلطة (٣١) .

هل يدل الفرق بين المنهجين على زيادة سببية جديدة تؤدي الى توحيد السببيات الاخرى في نظرة شاملة ، او ان منهج فوكو لا يلتقي والمنهج التاريخي الا بقدر تطابقه مع التحليل النسبي (généalogique) الذي وضعه نيتشه (٣٢) .

٣ ـ السلطة ودراسة التاريخ

اننا بدأنا بالتنبيه على استحالة تلخيص ابحاث فوكو في « نظرية » في السلطة او مفاهيم ثابتة . ذلك ان تحديد طبيعة السلطة لا ينفصل عن دراسة تاريخية لعلاقات السلطة واشكالها المحددة في مجتمع معين . فلا سبيل اذن لاحصاء المفاهيم المستخدمة لاجل تعريفها ومن ثم بناء نظرية يبدو للبعض انها ضمنية في نصوص فوكو التاريخية . وفوكو يزيد في حيرة القارىء من جراء استعماله عددا من العبارات التي لا يهتم بتعريفها (٣٣) وسريعا ما ينتقل الى غيرها . والاستعمال هذا يخضع لـ «اقتصاد» نظري دقيق يجب اظهاره في التحليل التاريخي .

اما الفرق بين بناء «نظرية» وتحليل السلطة تاريخيا ، فيتضح من نمط السؤال الذي يوجهه فوكو . فيما يخص تركبات الجنس ـ وهي تركبات سلطوية ـ يتفرع السؤال في اربعة اقسام (ارادة المعرفة الجزء الرابع) . : ١ ـ رهان الابحاث ، ٢ ـ المنهج ، ٣ ـ المجال ، ٤ ـ تحديد المراحل . اذن ، لا تعريف لتركب الجنسية ولا تحديد لشكل السلطة ، بل تعيين للمجال الذي يجب ان يبحث فيه التركب . اما المنهج فمجموع التحذيرات التي لا تغني عن دراسة التركب التاريخية .

لا بد اذن من مرافقة التحليل التاريخي لتركبات السلطة ، وذلك من خلال التساؤلات التالية :

(١) الاجهزة

عندما يتناول فوكو مبادىء نظرية السلطة التقليدية ويقابلها بمبادىء اخرى انه ينقل دراسة السلطة من اجهزة الدولة الى مجالات اخرى . فيدخل بموقف نقدي النقاش الذي دار في اواخر الستينات حول مسألة اجهزة الدولة القمعية واجهزتها الايديولوجية (التوسير) . لكن رفضه لحصر مجال السلطة في الاجهزة لم يتم الا بعد اختبار المفاهيم خلال بحث طال ثلاث سنوات

كانت محاضراته (من ١٩٧٠ ـ الى ١٩٧٧) تسجيلا لمراحله . اما اهمية الموضوع فتتأكد من الناحية المنهجية اولا : لم تعد دراسة السلطة محصورة في المؤسسات وفي اجهزة القمع ، ومن الناحية النظرية ثانيا : ينجم عن هذا المبدأ ابطال النظرية التي تحدد مستويات او بنى اجتماعية من اقتصاد وسياسة وايديولوجيا لان السلطة في كل مكان ، وتعبر في آن معا جهاز الانتاج وجهاز التعليم وعلاقات القربى الخ . اما الاقتصاد فلا يلعب الدور الذي حدده له الماركسيون ، اي دور الصلة الاخيرة التي تعيد وحدة الكل في مفهوم التناقض الهيغلي ـ الماركسي .

(٢) مستويات التحليل

تناول فوكو في كتبه ظواهر متعددة فكرية وغير فكرية من تاريخ المجتمع الغربي . يبدو رغم الانتقال من موضوع الى آخر ان الاهتمامات بقيت هي نفسها توجه ضمنا او علنا اعماله . لكن شيئا ما تغير في نمط التحليل يعيده البعض الى اكتشاف السلطة في آخر مؤلفاته . اما فوكو فقد وصف مستويات مختلفة من تحليل المعرفة في كتاب « علم آثار المعرفة » ، وعين موقع ابحاثه من انماط التحليل المختلفة داعيا الى توجه جديد لم يكن قد قام به بعد . فهل تندرج مؤلفاته حقا في التصنيف هذا ؟

عودة الى نص « اركيولوجيا المعرفة » تكشف لنا مشروع الاعمال اللاحقة تحت تسمية مشتركة اذ يقول فوكو : ان اعماله تختلف من حيث المجال والنمط عن اعمال مؤرخي العلوم ، وهي « تاريخ اثري » للمعرفة ثم يسأل نفسه (ص ٢٥١) : هل يجوز ان نتصور تحليلا اثريا يختلف عن السابق فيأخذ مثلا في نمطين من التحليل التاريخي عن الجنس .

الاول في اتجاه اعماله السابقة (الكشف عن الـ (Episteme) (٣٤) يدرس كيف تكونت الصورة المعرفية كالبيولوجيا ، او علم نفس الجنس ، ثم كيف تم الانقطاع عن نشوء مقال علمي مع فرويد .

ويدرس الثاني السلوك الجنسي والصور الجنسية (لا لتبيان خضوعها لقانون اجتماعي او لا وعي عام او قيم اجتماعية ـ لكن للنظر فيما اذا كانت ممارسات مقالية قد توظفت في السلوك وجعلت من الجنس موضوع مقال ، وحقلا للبيان (في شكل ادبي قضائي) ومجموعة اختيارات الخ (ص ٢٥٢) .

من مقارنة المشروع هذا مع ما انجزه فوكو بعد سبع سنين في كتاب « ارادة المعرفة » الذي يبحث في تركب الجنس ، يبدو الاختلاف في زيادة اولية السلطة على دراسته لذا يكون السؤال : هل بقي فوكو في مجال التاريخ الاثري الذي حدده ، فاكتفى ببسط المبادىء نفسها الى مجال لم تكن تناله الابحاث السابقة ؟ او ان مسألة السلطة تدخل تعديلات اساسية في دراسة الممارسات المقالية والمعرفة بشكل عام ؟ واخيرا : هل يمكن ارجاع التغيير الذي تم باختلاف علم الاثار عن علم الانساب الذي يعنى بالسلطة ؟ (٣٥)

٣ ـ تحليل السلطة

سنرى كيف ينتقد فوكو النظرية التقليدية في السلطة ويسلك اتجاها يفرض عليه ايجاد مصطلح جديد يتصف بعدم الثبات . وكلمة « السلطة » قليلا ما تظهر في نصوصه منفردة(٣٦) وهي دائما في شكل تعبير مركب : علاقة السلطة او القوة، تركب سلطوي «dispositif» تقانة السلطة (وتقنية) (Technologie) ، تجهيزات السلطة (équipements) ، حالات سلطوية (états de pouvoir) ، عامل سلطوي (opérateur de pouvoir) الخ .. والتعابير كلها تندرج تحت استعارتين : الاستعارة العلائقية والاستعارة الالية . فالسلطة اما علاقة واما اوالية وهي عادة الاثنان معا فلا مجال لتعريف السلطة كشيء بمفرده .

كيف تدرس السلطة اذن ؟ هل من خلال الصراعات وتاريخها ام من خلال التركبات وعلاقات السلطة التي تفرضها ؟ لدينا نموذجان مختلفان من التحليل . في محاضرات فوكو (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣) التي مهدت لابحاث كتاب« المراقبة والعقاب » يتناول البحث المؤسسات القضائية ويتعداها الى ما يسميه فوكو الممارساتالقضائية ثم يتوصل الى « اللاشرعيات » (illégalismes) مبينا القاعدة التي نشأتعليها الانظمة التأديبية والرقابة . تنطلق الدراسة من تطور الصراع ومراحله . اما كتاب « المراقبةوالعقاب »فيرسم خريطة انتشار التركبات السلطوية في المؤسسات وفي الجسم الاجتماعي ،ويتناول اللاشرعيات بشكل مقتضب في مكانين فقط (الجزء الثاني ، الفصل ١ ـ والجزء الرابعالفصل ٢) ويدرس علاقات السلطة من خلال ما تنتجه التركبات من آثار سلطوية .

قد لا يكون هناك تناقض في النظرتين فما هو حجم كل منهما في التحليل التاريخي ؟

٤ ـ المعرفة ـ السلطة

لا ايديولوجيا مطلقا ... لا ايديولوجيا من حيث تقاس بالعلم ولا ايديولوجيا تضليلية : الطبقات المسيطرة تقول بوضوح خطتها ، هدفها ، تكتيكها ، لكن من ضمن ممارسة ، وفي المواقع التي تريد .

مكان الايديولوجيا اذن : المعرفة . بمعنى لا ينحصر بالعلم كما عرفه الغرب .

لكن بين « علم آثار المعرفة » و « المراقبة والعقاب » نظرة جديدة الى المعرفة تجعل منها معرفة ـ سلطة . وقد درس فوكو كل مراحلها« الغربية » في محاضراته : ـ المعرفة السلطة القياسية عند اليونان المرتبطة بظهور جهاز عدالةيدعي الحياد في صراع الطبقات في القرن الخامس قبل المسيح (٣٧) .

المعرفة ـ السلطة الاعترافية في القرون الوسطى (aveu)
المعرفة ـ السلطة الاستقصائية في بداية العصر الحديث .
المعرفة ـ السلطة التقريرية ابتداء من القرن الثامن عشر .

كل معرفة ـ سلطة لا تلغي الشكل الذي سبق . المعرفة الاعترافية مثلا اصبحت ثانوية في الغرب ابتداء من النهضة ، لكنها بقيت في بعض المجالات (انظر : « ارادة المعرفة ») .

سوف تظهر طبيعة العلاقة بين السلطة والمعرفة من خلال بحث فوكو التاريخي ، وعلى اساس الاثار المعرفية التي تحملها التركبات السلطوية نفسها .

٥ ـ الاقتصاد والسلطة

يهمنا بشكل خاص التوقف عند هذه المسألة مع انها تندرج في النقطة الاولى ، ذلك ان العامل الاقتصادي كان محور التحليل التاريخي الماركسي . فهل تتغير النظرة الى الاقتصاد او اننا سوف نزيد على نظرية الاستغلال الاقتصادينظرية في السلطة / وما هي علاقة السلطة بجهاز الانتاج ؟ هل تبقى فكرة السببية الاقتصادية ؟

ملاحظة

لقد اعتمدنا على المحاضرات التي القاها فوكو خلال السنوات الثلاث الاولى لتعيينه في منصب استاذ في الـ(Collège de France)من ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ ، ذلك انها تحتوي على تحليل تاريخي يبدأ بالقرن السابع عشر ، ولم يحتفظ الا بالقسم الاخير منه في كتاب « المراقبة والعقاب » ، واهمية المحاضرات تعود ايضا الى كونها تجيب بشكل مباشر على عدد من النظريات .

٤ ـ ماذا يعني بالسلطة

لا اعني بالسلطة « السلطة » كمجموع مؤسسات واجهزة تقوم باخضاع المواطنين في دولة معينة ، ولا اعني بالسلطة كذلك نمطا من القهر يأخذ شكل القاعدة عوض ان يعمل بالعنف . واخيرا لا اعني نظام سيطرة عام تمارسه فئة على فئة اخرى فتخترق نتائجه الجسم الاجتماعي بكامله عبر انحرافات متتالية (٣٨) .

الاخضاع ، القمع ، سيطرة فئة على فئة : تلك هي المفاهيم الاساسية التي تتمحور حولها نظرية السلطة في الغرب . وذلك يعود في راي فوكو الى الطابع الحقوقي ـ المقالي (Jiridico-discursif) لنظرية السلطة التيتظهر في شكل النواهي ، وتعبر عن نفسها في لغة القانون . وسبب ذلك العلاقة التاريخية التيربطت تطور السلطة بالنظريات القضائية منذ القرون الوسطى (٣٩) .

اما مبادىء النظرية التقليدية فيمكن تلخيصها بالشكل التالي (٤٠) :

١ ـ مبدأ الامتلاك

السلطة هي ما تمتلكه طبقة مسيطرة ، فاذا احتكرتها طبقة جردت الطبقة (او الطبقات الاخرى) منها .

يجيب فوكو ان السلطة ليست مجال امتلاك ، لا تنتزع ، لا تقاسم ، لا يحتفظ بها ولا تفلت من يد احد .

ا ــ السلطة تمارس

وذلك في كل حيز من الحقل الاجتماعي وفي كل سماكته . اي انها تمارس في نقاط عديدة تلعب دور نقاط ارتكاز لها او انتقال او توزيع وانتشار ، والنقاط هذه قد تكون : العائلة ، العلاقات الجنسية ، السكن ، علاقات الجيرة الخ . واينما ذهبنا في المجتمع نلتقي السلطة لكن لا كشيء قابل للامتلاك ، بل كشيء عابر يقام بممارسته ، ويتكون من تفاوتات متحركة .

ب ــ لذا فالسلطة اما ان تمارس او الا تمارس اي انها دائما شكل من الصراع الآني المعرض لتقلبات مستمرة ، فهي علاقة وليست علاقة امتلاك .

٢ ــ مبدأ المركزة

يضع المبدأ الثاني السلطة في اجهزة الدولة ومؤسساتها والسلطات الخاصة تكون حسب هذا المبدأ جزءا من جهاز الدولة . اما دراسةالسلطة ، فلا تختلف في هذه الحالة عن دراسة المؤسسات السياسية .

يرى فوكو عكس ذلك ، اي ان السلطة لا تنحصر في المؤسسات من جهة (ليست المؤسسات ولا نتيجة عملها) ، وانه لا يكفي القول ان اجهزة الدولة هي رهان الصراع من داخل المؤسسات او من خارجها . نظام السلطة اعمق واوسع من ان يحصر في اجهزة الدولة . لا بل ان الدولة نفسها هي نتيجة عامة للصراعات الموضعية التي تشكل المادة التي منها تتكون المؤسسات والاجهزة .

يجب الا تؤخذ هذه الفكرة بمعنى ان لا وجود لمركز قوة في شكل اجهزة الدولة او انه تم قلب العلة الى نتيجة وبالعكس . فيقال مثلا : ان العائلة هي اسقاط لبنية الدولة على احدى خلايا المجتمع . او ان الدولة تنقل نظام العائلة في حيز أوسع (وهي نظرة التحليل النفسي) . سوف نرى ان تقانة السلطة كما يسميها فوكو تخترق المؤسسات كلها ، تعمل بها وتنتقل فيها ، فتتعمم وتحدث تغييرات فيها. اما الدولة فتتكىءعلى هذه التقانة دون ان يعني ذلك انها اوجدتها .
يلتقي فوكو اذن مع اتجاه الحركات التي قامت على نقد الاحزاب الاشتراكية والشيوعية . فهي تؤكد ايضا ان لا تغيير في اطار الدولة ، لانالسلطة لا تنحصر في اجهزتها .

٣ ــ مبدأ التبعية

يتلخص في نظرية البنى الاجتماعية الماركسية او البنيتين التحتية والفوقية . يعتبر جهاز السلطة خارجيا بالنسبة للاقتصاد ، ويلعبدور اعادة الانتاج . فيخضع له وهو تابع له تحليليا، اي ان نمط الانتاج يلعب دور العلة الكبيرة ، فيحدد « في آخر المطاف » طبيعة البنيتين السياسية والايديولوجية من جراء حاجته لاعادةالانتاج . اما الاخذ بعين الاعتبار استقلالية

المستويات (مبدأ « الاستقلالية النسبية » الذي طوره التوسير ، فلا يغير في النظرة الى وحدة العلة ووحدة الكل) .

اما فوكو فيؤكد على تلازم علاقات السلطة مع المؤسسات والعلاقات الاخرى (٤١) ، فهي ليست خارجية بالنسبة لها ، بل جزءا من عملها واساسا لها . بالمقابل تتطور علاقات السلطة نتيجة للتفاوت والتقسيم والاختلال الحاصل في المؤسسات والعلاقات . اما بالنسبة للاقتصاد فعكس المقولة الماركسية صحيح ، اي ان السلطةعنصر مؤسس في جهاز الانتاج ، وليس الضامن لاعادة الانتاج .

٤ ـ مبدأ نمط العمل :

ان تعمل السلطة، اما بالقمع واما بالتضليل (بالايديولوجيا) ويعتقد البعض ان قسما من الاجهزة يعمل باسلوب القوة المباشرة فقط (البوليس ، الجيش ، والمؤسسات القضائية) ، وان القسم الآخر (التعليم ، الاحزاب ، الخ) يؤمن غطاء ايديولوجيا للاستغلال الاقتصادي . لذا تقاس الايديولوجيا بالعلم دائما : اذا كان هدف السلطة التضليل ، ينتج عن ذلك ان العلم ـ اذا وجد ـ يدخل في تناقض اساسي مع السلطة ، وهو دائما وفي طبيعته من جهة الطبقة المستغلة (بفتح الغين) .

سوف نرى في امثلة كيف ان السلطة تعمل بأساليب غير القمع وغير الايديولوجيا في كثير من الاحيان . ومن ناحية اخرى لا تنتج السلطة ايديولوجيا بل معرفة ايجابية توظفها في عملها . وتقيم على اساسها استراتيجيات وحسابات للتحرك الموضعي . اما عمليات التضليل فتبقى ثانوية بالنسبة للانتاج المعرفي الكبير الذي لولاه لفقدت علاقات السلطة ارضية العمل .

٥ ـ مبدأ الشرعية (٤٢)

يرتبط المبدأ سلطة الدولة بشرعية تتلبس بها ، فتكرس سيطرة فريق على فريق آخر . وتبدو الشرعية ، وكأنها نتيجة صراع انتهى لصالح طرف ومهد لسلم اجتماعي ثابت في ظل القانون . اما فوكو فكما انه يرفض الاقتصار على القانون والجهاز القضائي ـ السياسي في بحثه عن السلطة ، فهو لا يرى ايضا ان التناقض بين عمل قانوني وعمل غير قانوني هو نقطة ارتكاز السلطة . فالقانون ليس الا نتيجة لترتيب مختلف « للاشرعيات » الفوقية و « اللاشرعيات » التحتية ، او بالاحرى للاشرعيات كلها . لانه من الممكن ان يجتمع النمطان من اللاشرعيات في تحرك واحد . اما جهاز الدولة فلا يقوم الا باعادة توزيع اللاشرعيات ، وبوضعها في شكل القانون وبادارتها (٤٣) .

ينجم عن هذا الموقف عدد من النتائج :

أ ـ التخلي عن فكرة القانون كصورة نموذجية للسلطة (٤٤) . لان القانون يحرم او يبيح، كان يتم وصف السلطة على اساس علاقتها بالحرية او بالحريات .

فالسلطة تمنع او تقمع او تتسامح الخ ، ويقاس الفرق بين مجتمع وآخر وبين سلطة واخرى بحجم الحريات الممنوحة . اما فوكو فبتأكيده على عمل السلطة عبر اللاشرعيات يبعد التناقض (مباح / محرم) .

لعب السجن مثلا دورا اساسيا في انتاج لا شرعيات معينة قام جهاز البوليس بتوظيفها في عملية مراقبة « الطبقات الخطرة » (٤٥) . عوض ان يقوم السجن باصلاح المجرمين كما كانت تدعو اليه النظرية الجزائية كانت النتيجة الفعلية عكس ذلك . فكوّن فئة من الجانحين لا تخرج من السجن الا لتعود اليه ، وتبقى دائما تحت سيطرة البوليس فتتعامل معه . وقد تشكل فرق جاهزة لاستخدام سياسي ضد الطبقات الشعبية التي خرجت منها .

ب ـ ابطال فكرة التناقض . لان السلطة ليست في يد طبقة واحدة دون الاخرى ، ولان ممارسة السلطة ليست بفرض قانون من قبل طبقة على طبقة ، فتبيح كل الافعال من جهة ، وتحرم كل الافعال من جهة اخرى .

السلطة هي علاقات القوى المتعددة التي تحتل الحيز الاجتماعي بكامله والتي تؤلف محاور صراع ومقاومة لا محدودة . يشكل كل محور مرتكزا لعلاقة سلطوية تتضمن مقاومة موضعية ذات طابع خاص (عنيفة ، منظمة ، عفوية ، جذرية ، مساومة ، الخ) . (٤٦) من جهة ثانية ، لا يمكن القول ان هناك فئة معينة خارج السلطة، لان لا داخل ولا خارج في وضع علائقي. ولا حسم نهائيا بل حالة حرب عامة وصراعات موضعية ، مع انتصارات وتقلبات ليست نهائية .

يجد فوكو المفردات الاصلح لتصوير السلطة ولتجنب السقوط في نظرية حقوقية ـ مقالية، في المصطلح العسكري ، والمصطلح المكاني (يأخذ المصطلح العسكري بالاستعارات المكانية بشكل اساسي) . ولا ينحصر استخدام المصطلح المكاني بفوكو اذ سبق ان اخذت به المدرسة التاريخية الفرنسية . لكن الجديد هنا يأتي من نقله الى مجال المعرفة ودراستها من خلال الصور المكانية .

لهذا الاستخدام نتائج فلسفية مهمة نكتفي بالاشارة الى احداها : تفرض الاستعارات الزمنية البقاء في فلسفة الوعي وتفسير تحولات المعرفة وكأنها مراحل وعي فردي او مشترك . اما المصطلح المكاني فيضع المعرفة في مجال علاقات السلطة ، ويقود لاول مرة الى فهم للمعرفة غير خاضع للفلسفة ولا لتاريخ الوعي (٤٧) .

٥ ـ كيف تطور النظام الجزئي في الغرب ؟

بين هذا السؤال وكتاب « المراقبة والعقاب » الذي يعنى بنشأة السجن كما يقول العنوان ، يبدو ان هناك علاقة جانبية فقط . لكن السؤال هذا كان بداية بحث فوكو الذي قاده الى مجالات لا علاقة لها بالجهاز القضائي مع انها في اساس تكون السجن بالشكل الذي اخذه في القرن التاسع عشر .

ينسب المفكرون والمؤرخون تطور النظام الجزائي الحديث الى نقد حركة الاصلاحيين « في

القرن الثامن عشر ، والى تطور النظام السياسي بشكل عام . فيتحدد التغيير في المؤسسات وفي الايديولوجيات او النظريات الناتجة عنها . اما فوكو فهو يوسع بحثه منذ البداية ليتناول (الممارسات القضائية) (٤٨) . وينتقل بعدها الى الحيز الذي نشأ فيه البوليس ، فيطال تدريجيا عددا من المؤسسات والممارسات السياسية والاقتصادية ، ناقدا النظريات التقليدية حول المؤسسات والاجهزة . ويبدو ان القفزة الحاسمة في تحليله لا تبدأ الا بعد تطوير فكرة «اللاشرعيات» التي تضع حدا لنظرية التناقض الثنائية .

ما هي الاسئلة التي يضعها فوكو للمؤسسات الجزائية ؟

تعمل المؤسسات وكأنها تسعى لمعالجة الجنحة والجناية وتحديدهما في نظرية او قانون. وقد يختلف التطبيق عن النظرية او يختلف القانون عن فلسفة الاخلاق في مرحلة معينة، فتقاس عدالة المؤسسات او فعاليتها في الفوارق التي تنشأ بين قانون قديم واخلاق جديدة او قانون عادل وتطبيق غير شرعي ، الخ ، اما الاصلاح فيكون في المطالبة باعادة ترتيب المطابقة بين الاخلاق والقانون والممارسة فتبدو الجنحة والجريمة كأنهما موضوعان يجب تحديدهما من الخارج وتصحيح اصابتهما من قبل القانون والممارسة . لكن لم يحاول فوكو بحث مضمون المفاهيم الجزائية في النظرية الاخلاقية او في علم الاجتماع او علم النفس لاظهار فشل المؤسسات الجزائية .

فرضيته الاولى : ان يتم البحث عن الاشكال او المفاهيم الجزائية في اجهزة القمع . فاذا اخذنا مثلا الفرق بين الجريمة السياسية والجنحة الذي ظهر في النظرية في بداية العصر الحديث، لا يكون البحث في كيفية مجابهتهما من قبل جهاز القمع لان الجهاز هذا لم يتأسس للجواب عليهما، بل هو الذي اوجد هذين المفهومين .

تركيزنا على هذه الاسئلة يهدف الى اظهار المنهج المتبع :

١) لا يسأل فوكو عن « اصل » المفهوم في النظريات او في التعريفات المتتالية التي نظمتها النظريات الجزائية . انه ينقل حقل الدراسة من المؤسسات والنظريات الجزائية الى جهاز القمع اي الى جهاز يعمل بالقوة والسلاح .

٢) عندما يؤكد ان المفهوم ليس اوليا بالنسبة للجهاز ، فهو يتبع منهج نيتشه (٤٩) عندما يبحث عن انبثاق (٥٠) مفهوم اخلاقي في علاقات القوة . فاذا قال : ان جهاز القمع اوجد الفرق بين جريمة سياسية وجنحة ، ذلك يعني ان ثمة ـ شيئا قد تغير في حقل الصراع بين جهاز الدولة واشكال مختلفة من العصيان والثورة ، اوجب انشاء تكتيكات جديدة ومفاهيم جديدة .

والنتيجة الاساسية من الناحية المنهجية هي في البحث في تاريخ الصراعات والثورات لتعيين « انبثاق » انماط من الرد التي قد تؤسس في اجهزة ونظريات .

هذا ما فعله فوكو بالنسبة للمرحلة التي شهدت انشاء عدد من الاجهزة الجديدة ومن بينها

البوليس . وهو يعود الى بداية القرن السابع عشر والى الثورات الفلاحية التي قامت حينذاك، لتحديد مرحلة الانتقال من اجهزة قمع سابقة الى اجهزة جديدة .

لا مجال هنا لاعادة التحليل بكامله ، ونكتفي بالاشارة الى خطوطه الكبرى والى اتجاهه العام.

يتناول فوكو بالتفصيل ثورة النورماندي سنة ١٦٣٩ (٥١) وعملية القمع التي قام بها المستشار سيغيي (Séguier) ممثلا الملك على رأس الجيش . يبدو الوضع بالشكل التالي : قامت الثورة على اساس تحالف واسع ضم برجوازية المدن وخاصة روان (Rouen) وفلاحي النورماندي . لم تعد وسائل القمع المحلية قادرة على ضبط الاوضاع فاضطرت السلطة المركزية للجوء الى الجيش كما كانت تفعله في ظروف مماثلة . وهذا في خط الممارسات السابقة ، لكن ما يراه فوكو جديدا هو في طريقة المعالجة الدقيقة. فهي تخرج مؤقتا عن الممارسات السابقة التي تعمد الى اعادة التحالف بين سلطة الملك والبرجوازية والبرلمان المحليين . ويبدو لفوكو ان الاستراتيجية العسكرية المتبعة رسمت اهدافاووسائل ووظائف جديدة خرجت عن الاساليب القمعية السابقة. لكن لم يكن هناك جهاز يستطيع القيام بالمهام الجديدة : كسر التحالفات الواسعة، تجريد الشعب من السلاح ، قمع العصيان والشغب .

سوف تسد الفراغ ثلاث مؤسسات مركزية تابعة مباشرة للدولة هي البوليس – وكلاء العدالة – الاحتجاز او النفي . لم تكن هذه الحلول في امتداد الاستراتيجية العسكرية المحلية التي برزت في النورماندي وفي مناطق اخرى في النصف الاول من القرن السابع عشر . لكن ما توضحه دراسة صراع محلي هو ان جهاز القمع هو اداة في علاقات القوة ، فاذا فشل اداء المهمة المفروضة عليه يلجأ الطرف الاقوى الى ايجاد او خلق وسائل اخرى قد لا تصل الى مستوى المؤسسة الثابتة ففي النورماندي كان هدف الدولة ضرب التحالف القائم وممارسة القمع مكان الميليشيات المحلية التي ابت ان تتحرك . لكن الصراعات المحلية كلما رسمت تدريجيا استراتيجية عامة تجسدت في اجهزة دولة ساهمت في حسم التوازن لصالح سلطة الملك ، وعلى حساب اجهزة القمع الاقطاعية .

ففي القرن السابع عشر كان هناك جهاز دولة مركزي يعمل على جمع الضرائب ويستند على اجهزة قمعية محلية . لكن ابتداء من الثورات الفلاحية ، ومن اساليب قمعها بدات سلطة الملك تضاعف اجهزة القمع المحلية بجهاز تابع لها مباشرة ولا يخضع للقضاء. والاجهزة المركزية الثلاثة سوف تجيب على مهام مختلفة .

أ – وكلاء العدالة وظيفتهم مزدوجة ، مراقبة وقمع الحركات الشعبية ، ومراقبة اساليب القمع التي يمارسها اصحاب الامتيازات القضائية وذلك بحضورهم المجالس والمحاكم الاقطاعية المحلية .

ب – البوليس جهاز عسكري لا يقوم بأعمال الحرب ضد العدو الخارجي وذلك يعني وجودا دائما في صفوف الشعب . فتزداد امكانيات التدخل السريع والوقائي بينما كان الجيش في السابق لا يتدخل الا بعد تدهور خطير في الوضع . من جهة اخرى لا يتطلب تواجد البوليس بين الشعب

عددا كبيرا من العناصر لان اعمال المراقبة والوقاية تضمن فعالية للحركة السريعة بالنسبة للعدد الكبير . واخيرا لا يشكل البوليس عبئــا على الشعب كما كان الجيش الذي ينزل عند الاهالي وينهب وياكل الخ ...

ج ـ الاحتجاز او النفي : يتم عن طريق فصل عناصر من الشعب . اما القمع بالجيش فكان يعني فرض عناصر جديدة على الشعب ، والتسبب بأزمات اقتصادية كبيرة . لكن الاحتجاز يختلف عن السجن الذي لم يكن جزءامن الجهاز القضائي بعد .

تبدو طريقة فوكو مركزة على دراسة الصراعات وعلاقات القوى . اما المؤسسات واجهزة الدولة فليست هدفا للصراع . وانما تنشأ وسط الصراع في امتداد خط من الخطوط الاستراتيجية . دون ان يعني ذلك ان انشاءمؤسسة يجمد الصراع ، فالجهاز مهما كان فعالا يبقى اداة في علاقة القوة قد توظفه قوة لصالحها،ثم يفقد ايجابيته على اثر تقلبات في الصراع . خريطة الاستراتيجيات هي اذن خريطة متحركةبسبب التغييرات التي تدخل في الردود والاهداف (٥٢) .

اظهر فوكو ان اي رد يحاول دائما مجابهة وضع ما بكل تفاصيله واشكاله ، فيعالج مسألة التحالفات ، والتكتيكات ونمط المقاومة ... قد يكون الجواب غير متناسب او انه لا يتوصل الى انشاء جهاز يدعم طرفا في التوازن (٥٣) . وقد ياتي الحل من اجهزة قامت قوة معينة بتوظيفها وتعميمها :

ـ لم يكن جواب المستشار سيغيي الا جوابا مؤقتا وغير قادر على الحسم لصالح السلطة المركزية لانه كان يفترض بقاء السلاح في يد الميليشيات المحلية . اما الاجهزة المركزية الثلاثة فلم تكن امتدادا لحل المستشار ، والتكتيك المحلي لم يكن هو بدوره اسقاطا لاستراتيجية عامة في ظرف محلي .

ـ كما ان الجواب الذي ارتؤي امام صعود اللاشرعيات في اواخر القرن الثامن عشر تجسد في نظرية « القصاص المعمم » الذي يقول بضرورة انزال عقاب مماثل مادي او رمزي لطبيعة الجرم. لكن الحل التاريخي كان ان سيطر شكل ـ السجن في اقل من ثلاثين سنة ، وفرض نمطا واحدا من القصاص ، لماذا ؟ ذلك يعود لاسباب تاريخية عديدة تحدد لمؤسسة معينة موقعا متغيرا في علاقات القوة . وسوف نرى ان الجواب الفعلي كان فيتعميم تركبات السلطة وليس الاجهزة والمؤسسات نفسها .

يصل فوكو الى نتيجة اساسية بعد تحليله النسبي (généalogique) لا يواجه جهاز القمع الجنحة او الجريمة ، بل يواجه الانتفاضة الشعبية ودراسة اصل الاجهزة والمفاهيم الجزائية يقود الى الكشف عن مهام قمع الشغب والتحركات الشعبية فياقامة اية مؤسسة قمعية او قضائية . اما الجنحة فهي ظاهرة ثانوية وسطحية .

تقول النظرية التقليدية ان النظام الجزائي مؤلف من مجموع قوانين جزائية تعمل على تدارك الجنحة وكبحها . والشغب احدى الجنح التي يجب معالجتها بطرق خاصة مختلفة عن

الاخرى من هنا لزم انشاء البوليس واجهزة القمع الاخرى . اما فوكو فيصل الى نتيجة مختلفة كان انشاء اجهزة القمع الجواب على العصيان والثورة الشعبية . والنظام الجزائي الذي يعرف الجنحة هو نتيجة سطحية للصراع .

هناك ناحية اخرى من التحليل قد تركناها جانبا وتتعلق باعادة النظر في المؤسسات، والاجهزة ذلك في اتجاهين :

– يوسع الاتجاه الاول دائرة التبادلات بين المؤسسة والمجتمع بحيث لا تنحصر وظيفته على ما تعلنه ، ويكون لها « مداخل » متعددة تربطها بالمجتمع من نواح مختلفة . فيكون لجهاز قضائي يعمل على كبح الجرم دور اساسي في حركة انتقال الثروة . ويختلط الدور الاقتصادي بالدور السياسي في المؤسسة الواحدة .

– من جهة ثانية تتقلص اهمية البنية المؤسسية عندما يكشف التحليل عن مجال واسع مؤلف من شبه مؤسسات او ممارسات قبل مؤسسية الخ .. تلعب دورا مشابها للمؤسسات في حركة الاستراتيجيات السلطوية (٥٤) . ويبدو ان تحليل تلك الظواهر كان المدخل الى فكرة وجود اشكال منتظمة تعمل في المؤسسات وخارجها ، وتكوّن آلات سلطوية .

اللاشرعيات

بينما تركز البحث في المحاضرات على الممارسات والصراعات ثم اللاشرعيات (٥٥) ، تحتل هذه الاخيرة مكانا ثانويا في كتاب « المراقبة والعقاب » حيث يتناولها عبر تركيبات السلطة ليشير الى التغييرات التي حدثت فيها . فيتبين ان اللاشرعيات ليست المجال الاساسي للبحث عن السلطة . وسوف نعود الى هذه النقطة .

اللاشرعيات الفلاحية : كيف تم التغيير في نظام اللاشرعيات في اواخر القرن الثامن عشر ؟ يجب تحديد سلسلة من العمليات البطيئة التي احدثت تعديلات في شكل الملكية وفي وضع الريف بشكل عام : الضغط السكاني ، ازدياد مدخول الارض ابتداء من ١٧٢٥ – ١٧٣٠ مما دفع البرجوازية الى شراء الاراضي بكثرة والى ادخال نظام العقد الى الريف ، حيث سيطر سيطرة شبه تامة على الملكية الزراعية في اواخر القرن (٥٦) . كان نتيجة هذه التغييرات تعديلات في طبيعة اللاشرعيات : اهدافها ، توجهها الخ ... كانت اللاشرعيات الفلاحية موجهة بشكل اساسي ضد الحقوق والرسوم التي وضعها النظام الاقطاعي حق المرور بالماشية في اراض معينة ، رسوم على البضائع بين مقاطعة ومقاطعة ، الخ ... وكانت تاخذ طابع التهريب . فلا تتناقض مع اللاشرعيات البرجوازية لان هذه الاخيرة كانت ترى في الرسوم والحقوق الاقطاعية عوائق في وجه انتقال البضائع وفي وجه نظام العقد البسيط .

لكن عندما سيطرت الملكية البرجوازية على الريف ، دخلت في تناقض مع اللاشرعيات الفلاحية ولا نقول مع المصالح الفلاحية فقط ذلك ان الاعراف التي كرست عددا من اللاشرعيات وخلقت جيوبا خارج القانون في الريف ، جعلت من اللاشرعيات سبيل عيش الفلاحين في اوقات

الضيق . فمع شراء الاراضي الاقطاعية اضطر البرجوازيون لفتح النار على كل الحقوق والاعراف التي ارتبطت منذ زمن بعيد بالاراضي. فقامت اللاشرعيات القديمة بالثورة « اي ان اللاشرعيات ليست شكل التحرك الثوري بل هي رهان النضال الثوري ، قوة وشكلا . ورهان الصراع كان ان تبقى اللاشرعيات او الا تبقى » (٥٧) .

لكن من جهة ثانية نتج عن التعديلات في الملكية ظهور نمط جديد من اللاشرعيات الموجه ضد الاملاك وليس ضد الحقوق (٥٨) . هذا ما يلاحظه المؤرخون في تصاعد اعمال السرقة في الريف . اما في المدن فالنمط الاخير من اللاشرعيات يشكل خطرا اكبر لان الملكية مكونة من البضائع والمعدات .

اللاشرعيات في المدن : تكون النظام الجزائي في علاقة بتخوفين اساسيين مرتبطين باللاشرعيات الجديدة .

ـ خوف من التماس المستمر بين جسم العامل وجسم الثروة : لا شرعيات السلب والتخريب .

ـ خوف من اللااخلاقية التي تقود الى رفض القيام بالعمل : لا شرعيات التبذير .

ويدرس فوكو مطولا شكلي اللاشرعيات ليصل تدريجيا الى اظهار تصاعد التركيبات التاديبية وتعميقها ، جوابا على هذه اللاشرعيات . وقد ابتعدنا في آخر الطريق عن النظام الجزائي لان الجواب الذي اوجده المجتمع الصناعي لم يكن مركزا في مؤسسات الدولة ، بل منتشرا في الحقل الاجتماعي .

لا شرعيات السلب والتخريب : مع تراكم الثروة واتصال العامل الدائم بها يصبح الخطر كبيرا بعد ان ساهمت البرجوازية في حل الهيئات الحرفية القديمة لحاجتها ليد عاملة حرة . يأتي الخوف اذن من العمال وليس من الفئات الفقيرة التي تبقى خارج الانتاج . الطبقة الخطرة في اوائل القرن التاسع عشر هي الطبقة العاملة . ولن يأتي الفصل بين الطبقات الخطرة والطبقات الشغيلة الا بعد ١٨٤٠ وكحصيلة لعمل الجهاز القضائي نفسه .

لا شرعيات التبذير : تظهر عندما يرفض العامل وضع قوة عمله في جهاز الانتاج . وقد يتخذ اشكالا عديدة :

ـ رفض التقدم للعمل اي وضع قوة عمله في سوق العمل .
ـ رفض ابقاء الجسم والقوة في خدمة جهازالانتاج خلال وقت محدد : وهذا يشير الى الترحل العمالي وعدم الثبات والمخالفات الخ ...
ـ عدم الاحتفاظ بالقوة : الاسراف بالجسم والصحة (السكر والحياة المضطربة)
ـ عدم استخدام الجسم لاعادة انتاج قوة العمل في شكل العائلة والاولاد .

والشكل الثاني من اللاشرعيات اساسي لفهم الصورة التي تم بها توظيف تقانة السلطة التاديبية في جهاز الانتاج ، للجواب على لا شرعيات جديدة . اما الجواب الشامل فهو في

اتجاهين : ادخال الاخلاق في الجزاء ، وادخال الجزاء في الحياة اليومية .

والان كيف يمكن قياس اللاشرعيات بالنسبة لنظام السلطة ، في كتاب « المراقبة والعقاب » يتناول فوكو اللاشرعيات في مرحلتين انتقاليتين من تاريخ انظمة السلطة . وفي الحالتين تلعب اللاشرعيات دور الهدف في علاقات القوة . وهي تتحدد بالنسبة للنظام الجزائي الذي يعمل على ادارة اللاشرعيات وليس على الغائها (٥٩) . يكون اذن الحديث عنها من ضمن تاريخ تركبات السلطة التي تتكون وتتطور وتتعمم من علاقة مستمرة باللاشرعيات ، دون ان يعني ذلك ان احد الطرفين علة للاخر . ولا ان الشرعيات تشبه الثورات او المقاومات الصغيرة بما انها لا تنفصل احيانا عن الاجهزة وعن المؤسسات التي تخلقها (٦٠) .

يبقى علينا اذن ان ننظر الى عمل السلطة وتركبات السلطة .

لا تكفي اذن دراسة تاريخ الصراعات وعلاقتها بالمؤسسات للوصول الى معرفة ما هي السلطة وكيف تعمل . كان التحليل حتى الان يؤكد على العلاقات المتحركة من تكتيكات محلية واستراتيجيات عامة ، تتجسد في مؤسسات واجهزة الدولة يبقى الان ان نبحث في الناحية التقنية . فكما ان فن الحرب يفترض علاقة مابين اكتشاف المدفع او الرشاش والتكتيك المتبع في معركة علاقات السلطة ترتكز على فنون ، اوتخترع تقانات تحتاج لها .

يتناول فوكو في الجزء الثالث من كتاب «المراقبة والعقاب». مايسميه التركبات **dispositifs** التاديبية وهي تركبات السلطة الجديدة التي اخترعها الغرب خلال القرن الثامن عشر ، والتي سيطرت تدريجيا على المجتمع حتى انه يمكن القول انه اصبح مجتمعا تأديبيا .

بينما اجزاء الكتاب كلها تبحث في النظام الجزائي ، يختلف الجزء الثالث عنها ، ويبحث في اوالية المؤسسات العادية من جيش وتعليم ومصانع وتطبيب ويؤكد فوكو انه من الممكن توسيع مجال البحث بضم المؤسسات التي تتولى تربية الاطفال، المستعمرات خارج اوروبا الخ... ذلك ان السلطة في كل مكان لا تنحصر في عمل اجهزة القمع وفي الجهاز القضائي فقط لكن يجب الا نعتقد ان هناك تقاسما في مجالات القمع : قمع من خارج المؤسسات ينزل العقاب على فئات من الشعب وقمع داخل المؤسسات يرتدي طابعا خاصا . فاللقاء بين انظمة العقاب والتركبات التأديبية استراتيجي كما سنرى .

كان فوكو قد قدم للحديث في الانظمة التاديبية ببحث في ازمة اللاشرعيات من جهة ، وفي النقاش الذي تم في القرن الثامن عشر بين « الاصلاحيين من اجل تصحيح عمل الجهاز الجزائي وزيادة فعاليته . الكن التركبات التاديبية لم تكن جوابا مباشرا على مشاكل جزائية لان المشاكل الجزائية نفسها كانت اثرا ثانويا للتغييرات التي حصلت في اللاشرعيات. لا بل ان التركبات هذه ليست جوابا على اي شيء ، وفوكو يتحدث عنها وكانها « اختراع » لم يقم به احد بشكل خاص ، لا مؤسسات ولا صراعات ، ولا سلطة من فوق . فهو نتيجة عامة ، ونقطة التقاء عدد كبير من الخطوط ذات الاصل المختلف (٦١) .

كيف يتم تعريف الجهاز التاديبي ، في الفصل الاول من الجزء الثاني تحليل لاولوية

الانظمة التاديبية اما في الفصل الثاني . فوصف للاثار السلطوية والمعرفية الناتجة عن الترتيب التاديبي .

يتكون النظام التأديبي من :

ـ فن توزيع الافراد في حيز معين .

ـ مراقبة العمل واخضاع حركات الجسد لتقاسيم الوقت .

ـ تنظيم الوقت والاعمال بحيث ينتج عنها تراكم او ازدياد او تقدم .

ـ توزيع القوى بحيث تؤدي النتيجة الاكبر (٦٢) .

هذه الفنون او الوسائل كلها تجعل من الجسد والقوة هدف السلطة وتدخلها في علاقة بعناصر متعددة : الحيز ، الوقت ، الاشياء ، (ادوات وانتاج) ، القوى الاخرى . فيبدو وكأن هناك فنا ذا طابع آلي يدخل المؤسسات ويتعمم ويعيد تنظيم عناصرها الداخلية دون ان يكون مصدره مؤسسة معينة ، دون ان تحدد كيفية توزيعه التاريخي . من جهة اخرى يبدو هذا الفن او هذه التقانة السلطوية اكثر مادية من المؤسسات لو جاز التعبير فهي تتكىء على عناصر مادية، وستكون لها نتائج مادية مباشرة في المؤسسات (هندستها ، تنظيمها الداخلي) .

لا عجب اذن في استخدام فوكو المصطلح الالي والتقني للاشارة الى السلطة ، وهذا لا يستبعد المصطلح العسكري الذي كان اساس تحليل علاقات السلطة. فالحديث عن آلة السلطة او تقانة السلطة يعني الحيز الذي تتحرك فيه القوى والذي لا وجود له الا لانه نقطة ارتكاز لعلاقات القوى ، ويمكن القول ان التقليل من دراسة الصراعات في عرض فوكو لانظمة السلطة ذو سببين :

ـ اسقاط فكرة العلة : الصراعات او اللاشرعيات كمحرك ينتج اجهزة ومؤسسات .

ـ رفض مشكلية الاولية : من هو اولي علاقات السلطة او تركبات السلطة . للتركبات آثار سلطوية ولا تكون التركبات لحاجة علاقات السلطة لوسائل جديدة (٦٣) .

والان كيف تكون التركبات آلات سلطوية ؟

ـ اخضاع الجسد ـ كان الجسد دائما هدفا لعلاقات السلطة ، لكن الجديد في العلاقة التي نشأت هو ان التقانة التي اخترعها الغرب في القرن الثامن عشر ، جعلت من خضوع الجسد لاوالية تأديبية مصدرا لفائض سلطة . مع الانظمة التاديبية « ولد فن يعنى بجسد الانسان وهو لا يهدف الى زيادة قدراته ، ولا الى تثقيل خضوعه ، بل الى خلق علاقة تجعل من عملية زيادة الطاعة عملية تؤدي فائدة وبالعكس كانت السلطة قبل ذلك تسيطر على الجسد بشكل اجمالي :

أ ـ تضبط عمله ونتاجه من الخارج ، فلا تنظر في وسائل الانتاج وفي اساليب العمل .

ب ـ تخضعه لعلاقات القوة بحيث يشير صراحة الى التراتب الاجتماعي وتوزيع القوة (٦٤) .

ج ـ تمارس الرقابة بشكل غير منتظم . اما الان فقد اصبحت السلطة تقوم بعمل تشريحي بمعنى انها تقسم الجسد ، وتخضع كل جزء لعمل ما ، فتراقب العمليات التي يقوم بها وذلك خلال التنفيذ بكامله ، وتتحكم ايضا بالافعال والوقت .

مع التركبات التاديبية يبدا نمط جديد من اخضاع الجسد عن طريق ادخاله في آلة معينة.

يقوم الفن التأديبي الجديد على ربط عدد من العناصر بعضها ببعض والعناصر هذه لا تأتي من مصدر واحد وهي نفسها ذات بنية مركبةتشكل تقنيات نشأت في مؤسسات عدة . وتحليل فوكو التاريخي لانتظام العناصر في اواليةولاصولها المشتقة لا يجعل من الفصل الاول من الجزء الثالث ، ومن الفصل الثالث أهم فصلي الكتاب ، وذلك لسببين :

ـ احلال تتبع السلاسل التاريخية مكان البحث عن العلة . والمنهج هذا في امتداد المنهج التاريخي الجديد ، لا يأخذ بالمؤسسات ،وظيفتها ، عملها ، قوانينها ، ولا بمنطق السببية.

قياس الاثار السلطوية الناتجة عنالتقنيات،وهذا تطبيق عملي لعلم الانساب .

اذا كان من الممكن تحديد بداية عنصر تأديبي في مؤسسة وزمن معنيين يبين التحليل التاريخي ان انتشاره وتعميمه على مؤسساتاخرى يجعل منه عاملا غير مختص بالمؤسسة ـ الاصل فهو مجرد وقابل للانتقال من جهة اولى ، وقادر على التطبيق في مؤسسات متعددة من جهة ثانية .

هذا ما نراه في العناصر المركبة الاربعة التي ينظمها الفن التاديبي الحيز ، العمل ، الوقت ، القوى المتعددة .

تنظيم الحيز مثلا يعود الى فن توزيع الافراد في مكان ما . ويتركب من تقنيات عديدة : اغلاق المكان ، وضع كل فرد في مكان ما ، ترتيب الحيز على اساس نفعي، تعيين امكنة تناسب الرتبة . اما الاصول فهي : المستشفيات (الاحتجاز) ، الدير ، الثكنات العسكرية ، المصانع ، المدارس والسلاسل البشمة متفاوتة القدم لكنهاتتقاطع كلها خلال الفترة الزمنية نفسها اي القرن الثامن عشر وتبدو عملية التحول عارمة دون انيحاول التحليل ضبط محاور مؤسسة تشع منه التغييرات . فاذا دخل عنصر مؤسسة قبل اخرىيعود ذلك الى اسباب استراتيجية اسرعت في نقل اسلوب تاديبي الى المكان الاكثر تعرضا فيعلاقات القوى والعنصر عند دخوله المؤسسة يتخذ طابعها الخاص ويتجسد في اواليتها : فالتوزيع الوظيفي مثلا يتناسب وعمل المستشفى من جهة ويبدو جزءا لا يتجزأ من جهاز الانتاجمن جهة اخرى (٦٥) . ففي الحالة الاولى يتم التوزيع المكاني على اساس تصنيف الامراضوالحد من حركة المرضى اما في الحالة الثانية فالتوزيع يتم حسب انواع الالات وتقسيم العمل.

يبدو احيانا ان الطريق مباشر من مؤسسة الى مؤسسة اخرى ، كتوزيع الوقت مثلا الذي بدا في طوائف الرهبان ، وانتشر في مؤسسات دون ان تزول ذكرى اصله . من هنا الطابع الديني لتحديد الوقت في المصانع في بداية الامر . لكن سريعا ما يتطور الاسلوب المنتقل من المؤسسة الجديدة ، ثم يتم انتشاره في شكلهالجديد . « لا تتماثل الاساليب التاديبية » مع مؤسسة وجهاز ما ، فهي اسلوب سلطوي ونمط من ممارسة السلطة، وتتكون من وسائل وتقنيات واساليب ونقاط ارتكاز واهداف ، وهي «فيزياء»او تشريح سلطوي (ص ٢١٧) .

قد تكون المؤسسة الواحدة دعامة لاكثر منتركب سلطوي كالعائلة بالنسبة لتركب المصاهرة وتركب الجنس (٦٦) .

اذن لا يمكن ان تتطابق التركبات السلطوية مع المؤسسات . فهي تستند اليها ، وتعبرها لتنتقل الى مؤسسات اخرى وتتعمم وسوف تخرج تدريجيا منها ، وتفقد الطابع المؤسسي الجامد، فتزداد فعاليتها بسبب قدرتها على دخول الحقل الاجتماعي بكامله . لذا امكن الحديث عن مجتمع القرن التاسع عشر ، بعد انتشار الاساليب التأديبية ، بصفته « مجتمع تاديبي » .

الاثار السلطوية : هي التي تجعل من الاسلوب التاديبي تركبا سلطويا يكون دعامة لعلاقات سلطوية من نمط محدد . ولا يكفي القول ان الاسلوب هذا وضع لصالح فئة تمارس قوة مباشرة او غير مباشرة على فئة اخرى . فالسلطة تمارس في التركبات التأديبية في شكلي المراقبة والعقاب .

اما المراقبة فتدريجية وتفترض رؤية كل عناصر مجموعة ما . فيصبح الحيز منتظما بحيث ينتج عنه اثر المراقبة الدقيقة والشاملة . في المرحلة الاولى كانت الاشكال المكانية (الهندسة الداخلية او الخارجية للابنية والمؤسسات) تنتقل من مؤسسة الى مؤسسة اخرى، وتخضع لتعديلات مناسبة (٦٧) . لكن سريعا ماولدت الاساليب التأديبية هندسة خاصة بها على اساس الاشكال السابقة ، وبعد تطويرها وتوافقهامع حاجات العلاقات السلطوية . لنأخذ مثل المصنع واختلافه عن المانوفاتورة . في الحالةالثانية تاتي المراقبة في السلعة المنتجة (صفاتها، حجمها ، جودتها ، الخ) . اي من الخارج ، وبعدقيام جسد العامل بالعمل المناسب ، اما في المصنع فتقوم المراقبة على محلية الانتاج نفسها(اسلوب العمل ، مهارة قوة العمل ، سرعتها ، سلوكها ، الخ) بواسطة وكلاء يخضعون لصاحب العمل ويمثلونه الى جانب العامل. فتكون المراقبة تدريجية من جهة ، وتجعل من النظر اسلوبممارسة السلطة الاساسي من جهة اخرى .

يبدو العقاب الجزء الرادع من التركبات التاديبية بعد المراقبة. وكأن الانظمة التاديبية انشئت لصالحها ، اجراءات جزائية تدعم عمل المراقبة . لكن الاجراءات هذه ليست اسقاطا لشكل المحكمة على الحيز التأديبي ، فهو يعمل علىوضع قاعدة وعلى قياس الانحراف عنها. والذنب ليس في المخالفة فقط بل في عدم القيام بماتتطلبه مرحلة ما من عمل وتمرين . فبعد تحديد تتابع العمليات او التمارين التي يجب ان يقوم بها الافراد ياتي الاسلوب التاديبي الى تفريقهم وتوزيعهم حسب رتب معينة . وانزال عقوبة تهدف الى تصحيح عمل الفرد . من هنا الطابع المعياري الذي يأخذه التأديب والذي يختلف تمامالاختلاف عن العقاب الجزائي .

المشتمل Le panoptique يلخص فوكو عملية انتشار التركبات التاديبية في سيطرة شكل هندسي هو المشتمل كما وصفه بنتام (٦٨) في اواخر القرن الثامن عشر . والمشتمل على ترتيب هندسي لداخل المؤسسات : بناء بشكل دائرة ، وفي وسطه برج يطل من نوافذ كبيرة على داخل البناء الدائري ينقسم البناء المحيطي الى خلايا متلاصقة تطل من نافذة داخلية على البرج ، ومن نافذة خارجية على النور . فيكفي شخص لمراقبة الجميع من مركزه الوسطي . اذا زدنا انه يرى دون ان يلاحظه احد بسبب وجودستائر ، فيتلخص في الشكل الهندسي هذا مبدا

السلطة التاديبية الاساسي . العين التي ترى الجميع من جراء تنظيم الحيز بحيث انه لو غاب المراقب يبقى الانطباع نفسه لدى الافراد الموجودين في الخلايا ، لان لا امكانية لهم للتحقق من وجوده او عدم وجوده .

ماذا يعني هذا الشكل الهندسي ، ولماذا يؤكد فوكو على اهميته البالغة بالنسبة لشكل السلطة ؟

لنتوقف قليلا عند المصطلح المستخدم ، وعند تحديد طبيعة المشتمل . كنا قد لاحظنا استخدام المصطلح المكاني الدائم ، اما هنا فيركز فوكو على آلية الاشكال. ليس المهم الهندسة بحد ذاتها بل نمط ممارسة السلطة الذي تولده . ويمكن اعتبار مشتمل بنتام تصورا خياليا ، رغم انه كانت هناك تطبيقات مباشرة في هندسة السجون في القرن التاسع عشر (انظر الصور في اول الكتاب) . المشتمل « صورة تقانة سياسية يمكن ـ لا بل ـ يجب فصلها عن استخدام محدد (٦٩) ، وكان اختراعا تقانيا في مجال السلطة كما كانت الالة البخارية في مجال الانتاج » (٧٠). يمكن ايجاده في تنظيم البوليس في القرن الثامن عشر مثلا ، دون ان يترجم في هندسة بناء او في مكان مغلق (٧١) .

اذن يمكن القول ان المشتمل يلخص اوالية السلطة في شكل هندسي وتتعين خصوصيته في التعديل الذي ادخله في عمل السلطة (في اقتصاد السلطة) ، والذي يجعل منه نظاما كبير الفعالية (٧٢) . اذ :

ـ يسمح بتخفيف عدد الذين يمارسون المراقبة ، وبزيادة الذين تقع عليهم هذه . والنتيجة اقتصادية من ناحيتين : لم تعد ممارسة السلطة عبئا على الاطراف المختلفة ـ الدولة او المؤسسات لاضطرارها لتوظيف مزيد من العناصر ، والشعب لتحمله عدم انتظام ممارسة القمع والعقاب ـ . من جهة اخرى سمحت ممارسة السلطة الجديدة بتكوين مجموعات بشرية كبيرة وتنظيمها في مؤسسات (بما ان المراقبة هرمية ومتواصلة) . فلم يعد هناك خوف منها في المجالات الحساسة كالجيش والمصانع . كان الجيش قبل ذلك مصدرا من مصادر الشغب والفوضى ، اما الان فاصبح ممكنا ان ينجم عن زيادة العدد زيادة في القوة وفي السلطة وهو دليل بداية فن تنظيم الجماهير والتجمعات البشرية الكبيرة .

ـ يؤمن تدخلا دائما وضغطا مستمرا على الافراد ، فيكون له اثر وقائي . وتزداد الفعالية من جراء ممارسة صامتة وآلية للمراقبة والعقاب فلا يكون هناك عقاب مسرحي بل عقوبات يومية وصغيرة ، لا خطر فيها يشابه خطر تدخل الشعب على مسرح الاعدام (٧٣) .

ـ يقوم على هندسة وليس على وسائل العنف ، فلا يعود هناك مجال مجابهة خطرة ، كما هو الحال في ممارسة السلطة على اساس حيازة السلاح مثلا ، حيث التقلبات في العلاقة لا تكون لصالح فريق واحد دائما .

لكي يكتمل البحث في السلطة يجب تطوير فكرة ايجابيات السلطة الجديدة بالمقارنة مع

انماط سابقة في الغرب (وفوكو يقدم لنا مثل ممارسة الاعدام التي انقلبت الى مجال تحرك شعبي) وذلك من زوايا ثلاث :

ـ فعالية واقتصادية الممارسة الجديدة .

ـ تفاعل زيادة المنفعة مع انتاج فائض سلطة .

ـ انتاج فائض معرفي في عملية انتاج فائض ـ سلطة وبالعكس .

للبحث صلة

الهوامش

(١) انظر في آخر المقالة الملحق عن حياة فوكو ومؤلفاته . Intolérables les prisons-Ed. Champs libres

(٢) اصدرت المجموعة منشورات تترك الكلام للسجناء انفسهم .
العدد الاول (ايار ١٩٧١) ـ العدد الثاني (حزيران ١٩٧٢) .

(٣) انظر حوار جيل دولوز وفوكو في L'Arc (عدد ٤٩ ص ٣ ـ ٤) .

(٤) انظر عرضا لفرنسوا شاتلي Châtelet عن علاقة المثقفين الفرنسيين بالسياسة منذ الحرب العالمية الثانية في L'Arc (عدد ٧٠ ، ١٩٧٧)

(٥) يعلن « التوسر » مثلا بكل جراة ان ظاهرة الستالينية لم تفهم لانه لم تحدد قاعدته الايديولوجية وهي ... « الانحراف الاقتصادي » (الجواب على جون لويس) .

(٦) انظر تقارير عن الوضع الحالي في هذا المجال في : Réseau-Alternative à la psychiatrie

(٧) تبقى شهادة بوكفسكي مهمة بالنسبة لفهم التشابه بين المجتمعات الغربية والمجتمعات الشرقية في وسائل السلطة ـ هنا الطب العقلي (« مرض عقلي جديد في الاتحاد السوفياتي : المعارضة Seuil) . انظر ما يقوله فوكو عن فكرة توظيف اقتصادي للاحتجاز « الطبي ـ السياسي ـ الجزائي » في سيبيريا (مجلة Change عدد خاص (٣٢ ـ ٣٣ ص ٧٩) .

(٨) اندريه غورز Nouvel observateur ٧٠٤ .

(٩) في حديث مع دافيد كوبر يقول فوكو (La folie encerclée - Change ص ٩١ و ٩٥) : لا نحتاج لايديولوجيا بقدر ما نحتاج لوسائل تساعد في التحديد والكشف ، ورسم تكتيكات مناسبة .

(١٠) انظر ملاحظات فوكو المهمة عن دور المثقف الجديد في مقابلة له في L'Arc عدد (٧٠) ١٩٧٨ ص ٢٢ ـ ٢٦ .
وكذلك حوار فوكو ودولوز في L'Arc عدد ٤٩ .

(١١) نعني بالمثقف هنا المثقف الذي يمارس دورا سياسيا فقط .

(١٢) يجب التحذير هنا بالنسبة لاستعمال مضخم لمفهوم (السلطة) بحيث يفقد معناه (في كتابات الفلسفة الجديدة . مثلا) .

(١٣) L'ordre du discours وفي اركيولوجيا المعرفة الجزء الرابع الفصل ٦ .

(١٤) كتب فوكو مقالتين اساسيتين في هذا المجال : نيتشه، فرويد وماركس في Cahiers de Royanmont, نيتشه ، علم الانساب والتاريخ في Hommage à Jean Hippolyte- Gallimard, 1967 وشارك مع دولوز في الاشرف على الطبعة الثانية لكتاب « العلم الفرح » :

(١٥) المحاولة الاوسع والاهم هي اركيولوجيا المعرفة .

(١٦) المثل الشهير كلمة épistémé التي يقول فوكو انها تشير الى مجال بحث يجب توسيعه في اتجاه اركيولوجيا المعرفة . لكن اختفاء الكلمة ليس تاما فهو يعود ويستخدمها في مكان واحد على الاقل في « المراقبة والعقاب » ص ٣١٢ اما المفاهيم الاخرى التي تظهر ثم تختفي فهي : الايديولوجيات الممارسات المقالية ، الخ .

(١٧) انظر L'ordre Psychiatrique 1976 , R. Castel - le Psychanalysme 1973 وكذلك المجلة التي انشاها جاك رانسيير Rancière والتي تبحث في تاريخ الحركات العمالية في القرن التاسع عشر Révoltes logiques (بدات تصدر سنة ١٩٧٥) .

(١٨) انظر مجلة Recherches مديرها F. Guattari) ابتداء من العدد ١٢ بشكل خاص .

(١٩) لن ندخل الان في نقاش مسألة الايديولوجيا . ونبقى في اطار تاريخ العلوم .

(٢٠) لويس التوسير — قراءة رأس المال — الطبعة الفرنسية. الجزء الثاني ص ٥١ — ٥٢ .

(٢١) Dominique le court- Pours une critique de l'épistémologie Maspérce 1972.

(٢٢) تجب العودة الى الفصل الاساسي الذي يبحث في العمل والمعرفة : الجزء الرابع الفصل السادس . وبشكل خاص ابتداء من الصفحة ٢٤٠ .

(٢٣) في حواره مع دولوز (عدد ٤٩ — L'Arc) وفي امكنة اخرى .

(٢٤) انظر « اركيولوجيا المعرفة » ص ٢٤٣ — ٢٥١ .

(٢٥) انظر كيف يسجل ميشال دوسيرتو M. de Certeau-L'écriture de l'histoire (ص ٦٧) هذا التصحيح قائلا : ان فوكو لم يعد يحصر دراسة الافكار في مستوى مستقل كما فعله في « الكلمات والاشياء » ، لكن ماذا بالنسبة لـ « تاريخ الجنون » !

(٢٦) جاك روفيل J. Revel في مقابلة في مجلة Magazine littéraine عدد ١٠١ خاص عن فوكو ص . — ١٠ — ١٣ .

(٢٧) « حول فوكو ارادة المعرفة » في L'Arc عدد ٧٠ ص ٢٧ — ٣٢

(٢٨) J. Rancière - La Pensée d'ailleurs مجلة Critique عدد ٣٦٩ شباط ١٩٧٨ .

(٢٩) المرجع نفسه — ص ٢٤٤ .

(٣٠) « المراقبة والعقاب » ص ٣٠ .

(٣١) المرجع ذاته ص ٧٨ — ٨٠ .

(٣٢) نترك السؤال جنبا لانه يقودنا الى المسائل الفلسفية والمنهجية التي لا مجال لبحثها هنا — انظر في هذا الصدد مقالة « نيتشه ، علم الانسان والتاريخ » (فوكو)

(٣٣) من المفاهيم الاساسية بالنسبة للسلطة : التركيب dispositif الذي لا تعريف له في « المراقبة والعقاب » وفي «ارادة المعرفة» . والمفهوم هذا كثير الاستعمال عند جان فرنسوا ليوتار Lyotard .

(٣٤) يعني بها « مجموع العلاقات التي تربط في مرحلة معينة الممارسات المقالية التي تنتج اشكالا معرفية ، او علوما ، او انظمة شكلية (...) (اركيولوجيا المعرفة —ص ٢٥٠) .

(٣٥) يمكن العودة الى نصين لتوضيح الطريقتين (علم الري وعلم نسبي) : علم آثار المعرفة — ص ١٨٢ — ١٨٣ ومقالة (نيتشه ، علم الانساب والتاريخ) .

(٣٦) يستخدمها احيانا في المعنى العادي : الدولة .

(٣٧) محاضرات ١٩٧٠ — ١٩٧١ حيث يجيب فوكو بشكل مباشر على المسألة الفلسفية الاساسية حول نشأة الفلسفة في اليونان ويجيب مباشرة — وبشكل حاسم ايضا — على مسألة نشوء علوم نظرية وعدم نشوء العلوم الاختبارية في اليونان .

(٣٨) ارادة المعرفة ص ١٢١ .

(٣٩) المرجع نفسه ص ١١٤ ـ ١١٨ .

(٤٠) جمعت مضمون ثلاثة نصوص هي : ١) محاضرة ٢٨ـ٣ـ٧٣ ، حيث يحدد فوكو المبادىء الاربعة الاولى التي ذكرها دولوز (وزاد عليها المبدا الخامس الوارد ضمنا عند فوكو) في مقالته في مجلة Critique رقم ٣٤٣ ص ١٢٠٨ ـ ١٢١٢ . ٢) « المراقبة والقصاص » ص ٢٨ . ٣) « ارادة المعرفة » ص ١٢٣ ـ ١٢٧ .

(٤١) ارادة المعرفة ـ ص ١٢٣ ـ ١٢٤ .

(٤٢) دولوز Critique عدد ٣٤٣ ص ١٢١١ .

(٤٣) ارادة المعرفة ص ١٠٧ ـ ١٢٠ .

(٤٤) المراقبة والعقاب ص ٢٧٧ .

(٤٥) المرجع ذاته ص ٢٨١ .

(٤٦) ارادة المعرفة ص ١٢٦ .

(٤٧) انظر المقابلة مع فوكو . Hérodote العدد الاول ص ٧٧ ، ورفضه القول بأن المصطلح المكاني صادر عن الجغرافيا ص ٧٦ .

(٤٨) في محاضرات ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ .

(٤٩) انظر نيتشه علم انساب الاخلاق ـ الجزء الاول . وقراءة فوكو للبحث النسبي في « نيتشه ، علم الانساب والتاريخ » .

(٥٠) انظر مفهوم الانبثاق في المرجع الاخير ، ص ١٥٢ ـ١٥٣ .

(٥١) انظر L'ordre du dircours Boris Parchev-les soulévement populaires (طبعة مختصرة Gallimard 1973) يقوم فوكو بقراءة مدهشة لهذا النص خلال محاضرات بدات في (٢٤ ـ ١أ ـ ٧١) اما دراسة بورشنف فهي مبنية على تحقيق وثائق خاصة بالمستشار سيفيي التي وجدت في لينغراد .

(٥٢) هذا ما يتبين من مقارنة المجتمع الغربي الذي اخترع « البوليس » بالمجتمعات الاخرى التي لم تستطع خلق جهاز مماثل يوفر اعباء القمع بالجيش .

(٥٣) ان السلطة ليست مؤسسة وليست بنية ، وليست ايضا قوة معينة يمتلكها البعض : هي الاسم الذي نشار به الى وضع استراتيجي معقد في مرحلة محددة ارادة المعرفة ص ١٢٣ .

(٥٤) هذا ما سماه البعض تجهيزات مشتركة او تجهيزات سلطوية انظر المبادىء التي يضعها فوكو لاجل تحليل تلك الظواهر في : Equipements de preuvoir - Recherches عدد ١٣ . كانون الاول ١٩٧٣ ، ص ٣٠ ـ ٣١ ـ.

(٥٥) اول ذكر لها في محاضرة ٢١ ـ ٢ ـ ٧٣ .

(٥٦) محاضرة ٢٨ ـ ٢ ـ ٧٣ .

(٥٧) المراقبة والعقاب ص ٨٦ ـ ٨٧ .

(٥٨) المحاضرات ٧ ـ ٣ ـ ٧٣ و ١٤ ـ ٣ ـ ٧٣ .

(٥٩) المراقبة والعقاب ـ ص ٩١ .

(٦٠) انظر في المراقبة والعقاب ـ الجزء الرابع ـ الفصل ٢.

(٦١) المراقبة والعقاب ـ ص ١٤٠ .

(٦٢) المراقبة والعقاب – ص ١٤٣ الى ١٧١ .

(٦٣) المراقبة والعقاب – ص ١٣٩ .

(٦٤) المراقبة – انظر وضع الجسد من السلطة في العذاب والاعدام . ص ١٤٧ .

(٦٥) المراقبة ص ١٤٥ – ١٤٦ .

(٦٦) انظر ارادة المعرفة .

(٦٧) انظر الى انتشار شكل المسكر « المراقبة » ص ١٧٣ – ١٧٤ .

(٦٨) في كتابه The panopticon

(٦٩) المراقبة – ص ٢٠٧ .

(٧٠) مجلة Hérodote عدد ١ – ص ٧٩ .

(٧١) المراقبة ص ٢١٦ .

(٧٢) المراقبة ٢٠٦ – ٢١٠

(٧٣) اقرأ التحليل الجميل لتطور الاعدام . وكيف كان تراجع هذه الممارسة بسبب دور الشعب فيها . (الجزء الاول – الفصل ٢ والجزء الرابع – الفصل ١) .

ملحق

١ – ميشال فوكو :

ولد في بلدة Poitiers في فرنسا في ١٩٢٦ ، ودرس الفلسفة في جامعات وتونس و Vincennes في باريس قبل ان يعين في مركز استاذ في الـ في ١٩٧٠ .

بدا الحديث عنه في اطار التيار البنائي ، ثم عرف لالتزامه السياسي بعد ١٩٦٨ والعمل الذي قام به في اطار « لجنة الاعلام عن السجون » ولجان اخرى في المجال نفسه .

٢ – مؤلفاته :

* المرض العقلي وعلم النفس Maladie mentale et psychologie Paris
* الجنون واللاعقل تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي Folie et déraison. Histoire de la folie à Raymond Roussel.
  الطبعة الاولى Plon 1961
  الطبعة الثانية Gallimard 1972

المقدمة الجميلة التي كانت في الاولى ، وزيد ملحقان احدهما جواب على تعليق ديريدا Derrida على الكتاب.

* ريمون روسل Gallimard 1963 Raymond Roussel
* الكلمات والاشياء Les Mots et les Choses-Gallimard 1966
* علم آثار المعرفة L'Archéologie du savoir Gallimard 1969

وهو الدرس الافتتاحي الذي القاه فوكو في الكوليج دوفرانس L'ordre du dircours سنة ١٩٧٠.

* المراقبة والعقاب Surveiller et Punir - Gallimard 1975
* ارادة المعرفة . La volonté de Savoir Gallimard 1977.